



القائمة تضم 18 سهماً.. لتراجع قيمتها إلى مليار دينار بنهاية مارس

## «كورونا» يُخفّض قيمة أسهم السوق الأول المرهونة 32%

التراجع استبق مبادرة «المركزي» بوقف بيع الضمانات المرهونة لحين استقرار الأسواق

شريف حمدي

تأثرت قيمة الأسهم المرهونة بالبورصة الكويتية سلباً جراء تراجع أسعار الأسهم بشكل لافت إثر تداعيات تفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، حيث تراجعت قيمة الأسهم المرهونة بالسوق الأول الذي يضم أكبر 18 شركة بالبورصة إلى 1,04 مليار دينار وفقاً لأسعار الأسهم في 31 مارس الماضي، من نحو 1,54 مليار بنهاية يناير الماضي، بنسبة انخفاض 32%. وعزز من تراجع قيمة الأسهم المرهونة بالسوق الأول خلال الشهرين الماضيين انخفاض أعداد كميات الرهن في أسهم مثل الوطني والخليج وزين، وذلك حسب إحصائيات البورصة الكويتية بنهاية مارس الماضي، بالإضافة إلى ذلك انخفاض عدد الأسهم المدرجة بالسوق الأول من 19 سهماً إلى 18 سهماً بخروج سهم «جي اف اتش» من القائمة في آخر مراجعة أجرتها البورصة الكويتية. ويبدو أن هذا التراجع في أعداد الأسهم المرهونة استبق مبادرة بنك الكويت المركزي بوقف بيع الضمانات المرهونة إلى حين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية، وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة آثار فيروس كورونا. وتفاوتت قيم الأسهم المدرجة للشركات المدرجة بالسوق الأول، حيث تبين من خلال رصد أعدته «الأنباء» ما يلي:



(معتن غوزال)

أزمة كورونا تستمر بفرض مؤشرات السلبية على بورصة الكويت

● سهم الوطني جاء بالصدارة من حيث قيمة الأسهم المرهونة، إذ بلغ عدد هذه الأسهم نحو 623 مليون سهم بقيمة 488,5 مليون دينار وفقاً لسعر إقفال السهم في 31 مارس الماضي، علماً أن أعداد الأسهم المرهونة كان 655 مليون سهم، وكان سعر السهم بنهاية يناير الماضي عند 1050 فلساً للسهم.

● جاء سهم أهلي متحد - المحرين ثانياً من حيث قيمة الأسهم المرهونة، إذ بلغت 169,5 مليون دينار، وتقدر كميات الأسهم قيد الرهن بـ 792,4 مليون سهم.

● ثالثاً جاء سهم المياني، إذ تقدر كمية الأسهم المرهونة بـ 202,3 مليون سهم بقيمة 128,3 مليون دينار.

● رابعاً حل سهم بيتك بكميات أسهم مرهونة بلغت 137,7 مليون سهم بقيمة 87 مليون دينار.

محمود عيسى



يتم اعتمادها فصل محطات تحلية المياه عن محطات توليد الكهرباء، مع قيام أبوظبي ببناء أكبر محطة في العالم لتحلية المياه تعمل بنظام التناضح العكسي، وتحسين شبكات النقل والتوزيع بمساعدة الحلول الرقمية مثل أنظمة الشبكات والقياس الذكية. وتجدر الإشارة إلى أن نمو الطلب المستمر منذ عقود دفع الحكومات لترشيد استهلاك المياه ضمن إجراءات كخفض الدعم والحفاظ على المخزون الاستراتيجي بالإضافة إلى تحسين شبكات توزيع المياه. فعلى سبيل المثال، تتضمن استراتيجيات معظم دول التعاون على المدى البعيد خفض الطلب أو الاستهلاك بنسبة تصل إلى 40% بحلول 2030.

وقد عزز الطلب المتزايد على مياه الشرب برامج بناء دعم طاقات دول المنطقة لتحلية المياه على مدى العقود الماضية. وتستحوذ دول المجلس حالياً على ما يقرب من نصف طاقة تحلية مياه البحر في العالم. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى 13 مليار دولار من مشاريع زيادة الطاقة الانتاجية التي هي حالياً في مرحلة ما قبل التنفيذ، وفقاً لبيانات ميد بروككتس التي تتبع نشاطات المشروعات الإقليمية.

كما شهد قطاع إمدادات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه، في حين سجلت قبيل انتشار فيروس كورونا بعض أعلى معدلات استهلاك المياه العالمية.

قالت مجلة ميد إن إعلان حالة الطوارئ الصحية نتيجة انتشار فيروس كورونا في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى زيادة الطلب على المياه، بعد أن تعطل إنتاج وتسليم المشاريع في المواعيد المحددة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من استهلاك المياه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لديها مشاريع محطات تحت الإنشاء وأخرى في مرحلة التخطيط لتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي، وبناء خزانات المياه وخطط النقل بمليارات الدولارات. وترتبط جميعها بتوقعات النمو السكاني والاقتصادي، والحاجة إلى تأمين إمدادات المياه وخفض تكاليف الوقود.

وقد عزز الطلب المتزايد على مياه الشرب برامج بناء دعم طاقات دول المنطقة لتحلية المياه على مدى العقود الماضية. وتستحوذ دول المجلس حالياً على ما يقرب من نصف طاقة تحلية مياه البحر في العالم. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى 13 مليار دولار من مشاريع زيادة الطاقة الانتاجية التي هي حالياً في مرحلة ما قبل التنفيذ، وفقاً لبيانات ميد بروككتس التي تتبع نشاطات المشروعات الإقليمية.

كما شهد قطاع إمدادات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي حملة كبيرة لزيادة كفاءة الطاقة وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة. وتشمل الإجراءات التي

اعتباراً من شهر مايو المقبل

## «مؤسسة البترول» تُخفض الإمدادات

تماشياً مع اتفاق «أوبك+»

لفترة أولية تستمر شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020. وأوضح بيان صادر عن الاجتماع العاشر غير العادي لأعضاء (أوبك) ومنتجي النفط المتحالفين معها في إطار مجموعة (أوبك+) برئاسة وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان والرئيس المشارك وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أنه تقرر خفض مستويات الإنتاج للفترة اللاحقة الممتدة لسنة أشهر من الأول من يوليو المقبل إلى 31 ديسمبر 2020 بمقدار 7,7 ملايين برميل يوميا على أن يتبع ذلك تعديل 5,8 ملايين برميل في اليوم لمدة 16 شهراً من 1 يناير 2021 إلى 30 أبريل 2022.

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية إنها بصدد التنسيق مع العملاء في الأسواق العالمية لخفض إمداداتها من النفط الخام الكويتي تماشياً مع التزامات الكويت باتفاق (أوبك+) اعتباراً من شهر مايو المقبل. وأكدت المؤسسة حرصها الكامل على دعم دور البلاد تجاه إنجاح الاتفاق لما فيه مصلحة مشتركة للجميع بهدف إعادة التوازن لأسواق النفط العالمية. وكان أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجون مستقلون من خارجها اتفقوا في اجتماعهم الذي عقد في 13 أبريل الجاري على خفض معدلات الإنتاج من النفط بواقع 9,7 ملايين برميل يوميا اعتباراً من الأول من مايو

وجاء سهم شركة القوين لصناعات البتروكيماويات (القوين) بمكرر ربحية بلغ 5,18 مرات، بينما احتل المركز الأول من حيث أفضل مكورات القيمة الدفترية بـ 0,55 مرة وذلك وسط انخفاض سعر السهم بنسبة 21% منذ مطلع مارس الماضي.

وأما خليجياً، فإن مملكة البحرين لديها أسوأ المؤشرات حيث تصل نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 100% وقد زادت تلك النسبة بـ 10 نقاط على مدار السنوات الخمس الماضية من مستوى 40% في 2014 بعد أن كانت أقل من 20% قبل الأزمة المالية العالمية في 2007. وجاءت سلطنة عمان بعد البحرين بإجمالي دين يمثل نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما لم يتخط مستويات 15% قبل ذلك فقد كان أقل

ناتج 2020. وكلما كان مكرر الربحية والقيمة الدفترية أصغر كان ذلك مؤشراً أفضل للاستثمار، وجاء أفضل الأسهم من حيث مكرر الربحية سهم شركة مجموعة الصناعات الوطنية «صناعات» بمكرر ربحية 4,84 مرات وذلك بعدما قفزت أرباح الشركة السنوية لعام 2019 بنسبة 134% وتراجع سعر السهم بنسبة 31% منذ مطلع مارس الماضي، فيما بلغ مكرر القيمة الدفترية 0,59 مرة محتلاً المرتبة الثانية بين أفضل المكورات الدفترية بالسوق الأول.

الأسهم القيادية والمدرجة في السوق الأول ذات القيمة السوقية الأكبر وأغلبها من البنوك وكبرى الشركات الكويتية فرصاً استثمارية جيدة، وقد وصلت المكورات الأجل، واعددة للاستثمار طويل لبعضها إلى مستوى تاريخي، علماً أن القرار الاستثماري يظل خياراً فردياً والتقرير التالي ليس توصية بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ، وإنما تقريراً استرشادياً يتخذ من مكورات الربحية والقيمة الدفترية معيارين استثماريين، وقد تتغير خارطة المكورات مع

المحرر الاقتصادي

تشهد أسعار الأسهم في البورصة الكويتية تراجعاً، ما قد يشكل فرصة استثمارية للبعض. واستناداً إلى مؤشرات مالية رئيسية في القرار الاستثماري وهما مكرر الربحية والقيمة الدفترية، وقياس تلك المؤشرات وفقاً للنتائج المالية السنوية عن العام 2019، فقد بلغ متوسط مكرر ربحية السوق 12,7 مرة، وذلك لإجمالي 98 شركة حققت أرباحاً وباستبعاد 40 شركة تكبدت خسائر. وتمثل

«أرقام»: بنسبة تصل إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي

# الدين العام الكويتي.. الأكثر أماناً بين دول الخليج

الوضع الحالي مطمئن للغاية بعدما انخفض حجم الدين إلى 4,2 مليارات دينار

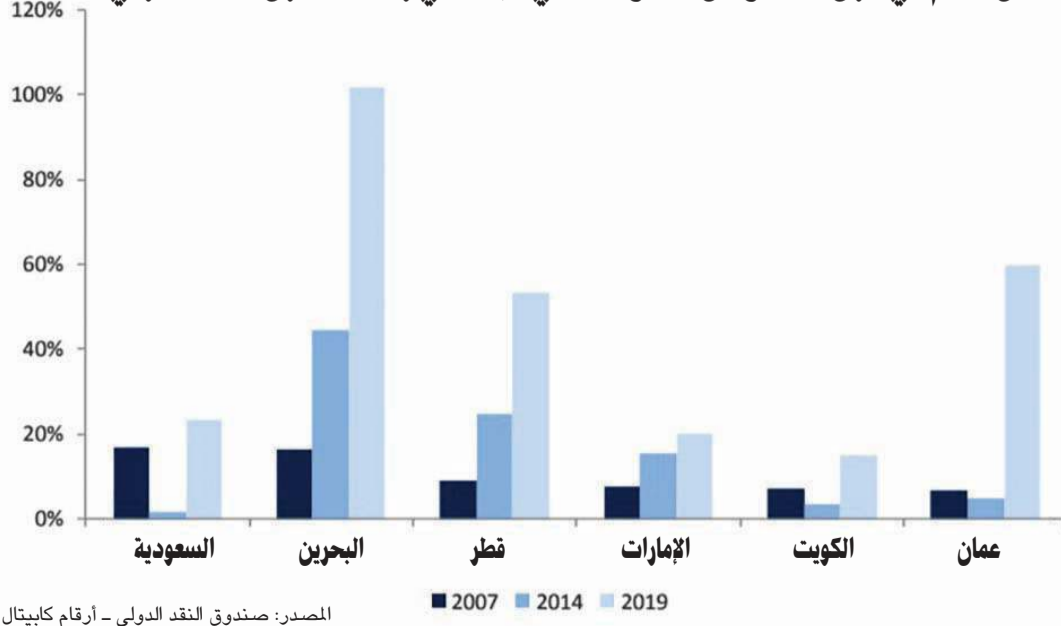
علاء مجيد

أكدت أبحاث أرقام كابيتال أن الكويت لديها أكثر مستويات الدين العام أماناً بين دول الخليج بحسب مؤشر قياس حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يصل لدى الكويت إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب التقرير الصادر حديثاً فقد تطورت تلك النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 10% قبل الأزمة المالية العالمية في 2007 لتتراجع إلى أقل من 5% في 2014 ثم ازدادت إلى مستوياتها الحالية مع لجوء الكويت إلى الاستدانة الخارجية بإصدار سندات دين في الأسواق العالمية بقيمة 2,5 مليار دينار في مارس 2017. وبالنظر إلى حجم الدين فإن الوضع الحالي يعد مطمئناً للغاية

بعدما انخفض حجم الدين العام إلى 4,2 مليارات دينار موزعاً بين 2,5 مليار دينار سندات دولية شريحة للسندات أجل 5 سنوات وأخرى في مارس 2020 للسندات أجل 10 سنوات، فيما يتبقى ما قيمته 1,7 مليار دينار عبارة عن سندات حكومية محلية طويلة الأجل تستحق حتى 2027. أما خليجياً، فإن مملكة البحرين لديها أسوأ المؤشرات حيث تصل نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 100% وقد زادت تلك النسبة بـ 10 نقاط على مدار السنوات الخمس الماضية من مستوى 40% في 2014 بعد أن كانت أقل من 20% قبل الأزمة المالية العالمية في 2007. وجاءت سلطنة عمان بعد البحرين بإجمالي دين يمثل نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما لم يتخط مستويات 15% قبل ذلك فقد كان أقل

من 10% في 2014، بينما تخطى الدين العام الإجمالي لقطر مستويات 55% بنهاية 2019 ارتفاعاً من مستويات 25% في 2014 وكانت قطر قد أصدرت مؤخراً سندات دولية بقيمة 10 مليار دولار في النصف الأول من أبريل الجاري. وتتساوى كل من السعودية والإمارات من حيث مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 20% من الناتج المحلي الإجمالي لكليهما، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى ارتفاع مستويات الناتج المحلي للدولتين كأكبر اقتصادين بين دول الخليج.

الدين العام في دول الخليج من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لصندوق النقد الدولي



المصدر: صندوق النقد الدولي - أرقام كابيتال